Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ولمّا قال : لِأَنّهُ يلزم التقاء الساكنين على غير حدّه كأنه قيل : ما حدّه ؟ ومتى يجوز ؟

فقال : (فإن التقاء الساكِنيْن إنما يجوز) أي لا يجوز إلا (إذا كان الأَوّلُ) من الساكنين (حَرْفَ مدٍّ) وهو الألف والواو والياء سواكن ، (و) كان (الثاني) منهما (مُدْغَماً) في حرف آخر (نحو دابّة) فإن الألف والباء ساكنان ، والألف حرْفُ مد والباء مُدْغَم فجازْ ، لأن اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير كُلْفَة ، لأن المدغم فيه محرّك فيصير الثاني من السّاكنين كلا ساكن فيه ، فلا يتحقّق التقاء الساكنين الخالِصَيْ السكون .

وكان الأَوْلى أن يقول : حرف لين ، ليدخل فيه نحو : خويّصة ودُوَيّبة ،، لأن حروف اللين أعمّ من حروف المدّ كما سنذكره ، لكن المصنف رحمة الله عليه لا يفرق بينهما . وفي عبارته نظر ، لأن إنما تفيد الحصر كما فسّرنا . وهذا غير مستقيم على ما لا يخفي ، فإن التقاء السّاكنين جائز في الوقف مطلقاً ، فإنّه محل التخفيف نجو زيْدْ وعمْرْو وبكْرْ . سلّمنا أنه أراد غير الوقف ، لكنه يجوز في غير الوقف في الاسم المعرّف باللّام الداخلة عليه همزة الاستفهام نحو : آلْحسن عندك بسكون الألف واللّام ، وهذا قياس مطّرد لئلا يلتبس بالخبر ، وفي التنزيل : ﴿ آلآنَ ﴾[1] بسكون الألف واللام ، وفي بعض القراءات ﴿ مِنْ بعْد ذّلك ﴾ ﴿ لبعض شّأنهم ﴾ ﴿ وذي العرش

---

(١) البقرة / ٧١ وغيرها .